E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1995/L.3/Add.32
22 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والثلاثون
١٥ أيار/مايو - ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والثلاثين

المقرر: السيد هشام الزميتي (مصر)

إضافة

تقارير وحدة التفتيش المشتركة

ألف - استعراض الجهود الرامية الى إعادة تشكيل البعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتقييم هذه الجهود

١ - بحثت اللجنة في اجتماعيها السابع والثامن اللذين عقدتهما في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥، التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة والمعنون "استعراض جهود إعادة تشكيل البُعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتقييم هذه الجهود" (A/49/423).

المناقشة

٢ - عبَّرت الوفود عن شكرها لوحدة التفتيش المشتركة ووصف العديد منهم التقرير بأنه واضح وبارع الإيجاز وبأنه وثيقة تحليلية جيدة جدا ومساهمة قيِّمة لإعادة التشكيل الحالية للأمانة العامة للأمم المتحدة. وشاطروا الوحدة معظم النتائج التي خلصت إليها والتوصيات التي اتخذتها، إلا أن بعض الوفود عبَّر عن تحفظاته فيما يتعلق بالتوصيتين ٢ و ٣ وطلب توضيحات حول ما إذا كان سينتج عن تنفيذ هاتين التوصيتين آثار مالية ويؤدي إلى استحداث وظائف إضافية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. كما استفسر أحد الوفود عن الولاية التشريعية لتدعيم اللجان الإقليمية. وأعرب البعض الآخر عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تخضع اللجان الإقليمية لمزيد من الإصلاحات قبل إمكان النظر في رصد موارد أو أموال إضافية.

240595 240595 95-15317

٣ - التوصية ١. في معرض التعليق على هذه التوصية، أشارت وفود عدة الى عدد من الأسباب التي تفسر البطء في عملية إعادة التشكيل الحالية، خصوصا الصعوبات الموضوعية بالإضافة الى عدم الاهتمام البادي من قبل الدول الأعضاء بالنسبة الى إعادة التشكيل، وهو ضرب من الكلال الناتج عن إعادة التشكيل. وفي حين ذكرت بعض الوفود أنه ينبغي إجراء إعادة التشكيل بحذر ومن خلال نهج يعتمد سياسة "الخطوة - خطوة"، فقد أعلنت أنه ينبغي استكمال إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي حسبما جرى تحديدها في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة. وقالت إنها تعتقد أن قـــدرا أكبر من المشاركة الناشطة للدول الأعضاء ضروري في هذا الخصوص وأنه ينبغي لتلك الدول ألا تتخلى عن الاضطلاع بمسؤوليتها في تزويد الأمين العام بالمشورة. وقالت بعض الوفود إن محاسن الأخذ باللامركزية تتطلب تحليلا إضافيا قبل اتخاذ إجراء آخر.

٤ - التوصية ٢. أشارت وفود عدة الى ضرورة أن تحوي الأمانة العامة للأمم المتحدة إطارا عاما لإعادة التشكيل ومرفقا للتحليل الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي. وتساءل بعض الوفود الموافقين من حيث المبدأ على هذه التوصية، عمّا إذا كان تنفيذها سيؤدي الى استحداث وظائف جديدة في الأمانة العامة في الأمم المتحدة وعمّا إذا كان مرفق كهذا موجودا أصلا في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وأوضح رئيس وحدة التفتيش المشتركة أن الوحدة لم توص باستحداث وظائف بل بأن يتم تعزيز هذه الوظيفة وتحديد معالمها من خلال تبسيط أعمال الأمانة العامة واستغلال الخبرة التي تتمتع بها المنظمة فعلا استغلالا أفضل.

٥ - التوصية ٣. فيما يختص بهذه التوصية، جرى التوضيح أن وحدة التفتيش المشتركة لم توص باستحداث وظيفة جديدة وإنما بتعيين "مسؤول أقدم وكفء ذي خبرة إدارية طويلة يكون بمثابة حلقة وصل ويتحمل مسؤولية التنفيذ التام لعملية إعادة التشكيل الراهنة". وفي حين أقر أن هذه التوصية كانت صالحة عند إعداد التقرير، مارس وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم الوظيفة المشار إليها في التقرير. إلا أن العديد من الوفود يرى أنه ينبغي للكيانات المعنية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وليس لشخص يضطلع بدور حلقة الوصل، أن تكون تلقائيا هي المسؤولة وتخضع للمساءلة في تنفيذ المقررات ذات الصلة التي تتخذها الدول الأعضاء.

٦ - التوصية ٤. ذكر العديد من الممثلين أن التقرير الذي ورد ذكره في التوصية جاء متأخرا زمنا طويلا.

٧ - التوصية ٥. أيّد العديد من الوفود الفكرة القائلة بأنه ينبغي للجان الإقليمية أن تركز مواردها بشكل متزايد على المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن تحقق فيها مساهمة كبيرة وفريدة من نوعها، كما ينبغي لها إما أن تطوع أو تتخلى عن الأنشطة التي لا تقع ضمن هذه الفئة. ورأى بعض الوفود أن اللجان الإقليمية تحتاج الى بذل جهود إضافية للتخلص من البرامج البالية والهامشية. كما اتفق العديد من الوفود على الرأي القائل بأنه ينبغي للجان أن تحسن أداءها وتسعى الى أن تصبح مراكز تفوق بالنسبة لأنشطة محددة كل في منطقته الإقليمية. وفي هذا الإطار جرى التشديد على ضرورة تحسين استغلال الميزات النسبية للجان

الإقليمية، وعلى التعاون المعزز مع الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف ومع الجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية.

٨ - التوصيتان ٦ و ٧. لقيت هاتان التوصيتان تأييدا عاما من قِبَل اللجنة. إلا أن أحد الوفود رأى أنه ينبغي للجان الإقليمية التركيز على تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وعلى التحليل في الميادين التي تتمتع فيها هذه الهيئات والمنظمات بميزة نسبية والتي يمكنها أن تصبح فيها مراكز تفوق حقيقية.

النتائج والتوصيات

٩ - أثنت اللجنة بشكل عام على التقرير إذ وجدته واضحا للغاية وتحليليا وشاملا ومفيدا.

١٠ - اعتمدت اللجنة تقرير وحدة التفتيش المشتركة، آخذة في الاعتبار الآراء التي جرى التعبير عنها في الفرع المتعلق بالمناقشة.

باء - الاتصالات من أجل برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة

١١ - كان معروضا على اللجنة في جلستيها ٧ و ٨، تقرير الوحدة المعنون "الاتصالات من أجل برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة" (A/50/126-E/1995/20) والتعليقات التي أدلت بها لجنة التنسيق الإدارية في هذا الصدد (A/50/126/Add.1-E/1995/20/Add.1). كما وكان معروضا على اللجنة أيضا التقرير الكتابي الذي أعدته الوحدة.

١٢ - نوهت وفود عدة بالإطار المبتكر للتقرير وإن أشارت إلى أن مفهوم "الاتصالات من أجل التنمية" يحتاج الى إيضاح إضافي. وقد أكد بعض الوفود على أنه ينبغي أن يتناول التقرير بشكل أكثر استفاضة الدور المهم للاتصالات. وقد وصف أحد المندوبين التقرير بأنه مُبهم قليلا وقال إنه في الإمكان تحسينه متى تم إيضاح المفهوم الأساسي. واستفهم وفد آخر عن المدى الذي تستخدم فيه الاتصالات كعملية، داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق.

١٣ - التوصية ١٠. اعترضت عدة وفود على ما جاء في التوصية ١٠ من التقرير والذي مفاده أنه "ليس للأمم المتحدة هيكل محدد قائم جاهز للعمل الفوري لمعالجة مسألة الاتصالات عندما تنشأ عملية لحفظ السلام". فبعدما لاحظ عدد من الوفود أن التوصية الواردة أعلاه سبق أن لقيت تأييدا من لجنة التنسيق الإدارية، رأى أن موضوع - مسألة الإصلاح يحتاج الى دراسة أكثر.

١٤ - وقد شككت بعض الوفود في ملاءمة الربط بين عمليات حفظ السلام والتنمية في التوصية ١٠. كما أكدت الطبيعة الحساسة لهذه التوصية، خصوصا على أثرها بالنسبة الى المواضيع السياسية. وفي هذا الصدد، عبَّر وفد آخر عن رأيه معتبرا أنه ينبغي لـ "الوحدة الاحتياطية لخبراء الاتصالات" المطلوبة، أن تقدم تقاريرها الى إدارة شؤون الإعلام.

١٥ - وقال العديد من الوفود إن عليها أن تحصل على تعليمات من عواصم بلدانها فيما يتعلق بالتوصية ١٠ من التقرير. وفي حين أيد وفد واحد الفكرة الأساسية في التوصية ١٠، أبدى معظم الوفود تحفظات معينة عليها.

النتائج والتوصيات

١٦ - أحاطت اللجنة علما بالتقرير.

- - - - -